**أوضاع الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 18م.**

**الأوضاع السياسية:**

استكملت الجزائر استقلالها سنة 1792م باسترجاع وهران من الإسبان بعد صراع دام حوالي ثلاثة قرون. وكانت الجزائر تُحكم بنظام من نوع خاص، أهم ميزاته أنه كان يجمع بين الصبغة المدنية (تمثلت في لجوء الداي للعلماء لحل المشاكل العويصة) والعسكرية (تمثلت في الديوان الذي كان يعين الداي أو يعزله). وكان حكما جماعيا شوريا في القمة، وفرديا مطلقا في القاعدة (البايات وأعوانهم والقياد والمشايخ). والباي مسؤول عن استتباب الأمن في بايلكه، وإبقاء السكان في حالة خضوع وطاعة. فكان يُرحِل بعض العائلات ويشتت قبائل بأكملها، ليضمن الهدوء ويتجنب الثورات. وكان الداي يرسل له، سنويا، حامية من العساكر لإخماد الفتن.

وقد عملت السلطات المحلية على خلق العداوات بين مختلف العشائر لكي لا يتحد السكان ضدها. رغم إدراكها أن ذلك يخرب البلاد ويعطل النمو الاقتصادي، لكن الحكام كانوا في حاجة لتلك المنافسات بين الأعراش وذلك التطاحن المستمر، متبعين سياسة فرق تسد، فلا يهتم المركز بما يقوم به البايات أو أعوانهم.

وهذا التخوف هو الذي حال دون اندماج "الأتراك" في المجتمع الجزائري مبعدا الجزائريين عنه. وقد اعتبر هؤلاء "الأتراك" أجانب، وحقدوا عليهم لما فرضوه من ضرائب. فانتشر السخط في أوساط السكان الذين عجزوا عن دفع الضرائب، ولجأوا للثورات. وصارت السلطات تبيع المناصب الإدارية لتحصل على الأموال.

وكان استبدال الشيوخ، مع الغلو في فرض الضرائب، من الأسباب الرئيسية لقيام التمردات التي أدت لانهيار التجارة الخارجية خاصة، لأنها كانت تشل السواعد المنتجة، وتقضي على الزرع وتضعف قوة الاستهلاك في البلاد.

**الأوضاع الاقتصادية:**

هذا الجو من الفوضى والاضطراب الناتج عن الصراع على الحكم للتمكن من جمع الأموال، وتناحر القبائل لأتفه الأسباب عرَض المحاصيل والمواشي للضياع، وقضى على خيرة أبناء المجتمع المشكلين لليد العاملة. وعملت السلطة السياسية بذلك، دون وعي منها، على تجميد عمليات الإنتاج. ضف لهذا عدم الاهتمام بالشؤون الاقتصادية، فكانت الزراعة تنمو طبيعية دون الاستفادة من التجديد والتطور، وكانت التجارة الخارجية في الشمال من اختصاص اليهود الأوربيين، أما الصناعة فكانت تقليدية بدائية، لم تعرف التطور بسبب الانغلاق على النفس الناتج عن العداوات الأوروبية المستمرة.

وكانت التجارة بنوعيها تحتل مكانة مرموقة، وكانت من أهم عناصر الثروة في البلاد، ولكن جزءا هاما منها كان بين يدي الأجانب يعبثون به كما شاءوا ويستغلونه لتطوير بلدانهم. كما أن الجزء الآخر كان لا يحظى بالعناية اللازمة لينمو ويتطور.

**الأوضاع الاجتماعية:**

انقاد كثير من الجزائريين للشعوذة وصاروا يؤمنون بالخرافات التي نشرها رجال الطرق الصوفية باسم الدين، ولم تحارب السلطات هذه الأوضاع، فاستفحل أمرها وصارت مبعثا للقلاقل والفوضى. كذلك رجال الدين لم يستغلوا مكانتهم للقضاء على الشعوذة، والمرأة كانت عضوا غير فعالا في المجتمع.

كما تعرضت الجزائر لأمراض وأوبئة أصابت سكانها دوريا، وأحدثت خسائر مهولة. وكان السكان ينسبون هذه الظواهر المريعة إلى مرض الطاعون الذي وقفت السلطات المحلية عاجزة أمامه، لا تقوى على اتخاذ أي تدابير وقائية بسبب اختلاف بين رجال الدين فيما يتعلق بمعاملة المصابين ومعالجتهم، فمنهم من يدعو إلى الاحتراز "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة..."(سورة البقرة، الآية 195)، ومنهم من يدعو إلى التوكل على الله وعدم الاحتراز "قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا..."( سورة التوبة، الآية 51).

وعرفت الجزائر في هذه الفترة وباء الطاعون سنة 1793م، وآخر سنة 1799م، وكان آخر وباء اجتاح البلاد سنة 1816م، ولم يختف إلا سنة 1822م.

كما أن المجاعة والجراد أصابا الجزائر، وذكر ابن العنتري ذلك قائلا:"وقعت مجاعة شديدة وقحط مهول سنة 1219ه/1804م، أضرا بأهل بلد قسنطينة ووطنها، ودام الحال كذلك ثلاث سنوات متوالية". وسبب ذلك:"إن سبب القحط مركب من أمرين: أحدهما نزول الجائحة في السنة الأولى، وبقيت مستمرة في السنين بعدها، والثاني وهو أعظمها: ترادف الأفتان والأهوال التي لا تطمئن نفوس الناس للحراثة معها".

وارتفعت الأسعار في كامل البلاد حتى بلغ ثمن الصاع من القمح 15 فرنكا (كان قبل الجائحة لا يزيد عن الفرنك الواحد)، وأكل الكثير من الجزائريين الميتة. هذه الكوارث أدت لنقصان في الإنتاج وتقهقر لمختلف النشاطات، الأمر الذي أثر على التجارة الخارجية. وهذه الكوارث الطبيعية أفقرت الأغنياء وزادت في عذاب الفقراء.